

دور نظم المعلومات المحاسبية في إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية

د/ كريمة حسن محمد محمد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الأزهر

ملخص البحث

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات من أجل الأستدامة والبقاء على قيد الحياة والاستمرار والنمو، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، ومن أهم هذه التحديات ضعف النظام المحاسبي الذي تقوم عليه هذه المنشآت، فلم يتوافر لديها الوعي الكافي لأهمية النظام المحاسبي في العديد من المجالات، وكيف يمكن أستخدام المعلومات المحاسبية لتحسين أعمالهم وأخذ القرارات، ومن ثم الأستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فقد ينحصر دور المحاسبة في تسجيل العمليات التي تتم بالمنشأة، وغالباً ما تفتقر هذه المنشآت إلى نظام للمعلومات المحاسبية.

ويهدف البحث إلى دراسة واقع أستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وأبراز مدي أهمية توافر نظام للمعلومات المحاسبية في تدعيم أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سبيل تحقيق ذلك سوف تعتمد الباحثة على كلاً من البحث العلمي الأستقرائي والإستنباطي مستخدماً في ذلك أسلوبى الدراسة النظرية والميدانية حيث يتم أولاً: عرض البيانات والمعلومات الأولية المتعلقة بمشكلة البحث، ثانياً: إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قوائم استقصاء على عينة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من خصائص المشروع (عدد العمال، ورأس المال، وعمر المشروع)، وخصائص صاحب المشروع (الملكية والإدارة) وتخصص مؤهل صاحب المشروع) ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤهل صاحب المشروع ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مصر.

Abstract

Small and medium-sized enterprises face many challenges for sustainability and survive and continue to grow, due to limited financial resources, the most important of these challenges is the weakness of the system. The accounting of these facilities did not have sufficient awareness of the importance of the accounting system in many areas, and how you can use accounting information to improve their business and take Decisions, and then optimize the use of available resources, it has limited the role of accounting in recording transactions, and often lacking these facilities to accounting information system.

And research aims to study the use of accounting information systems in small and medium enterprises in Egypt, bringing out the relevance of accounting information system in strengthening the sustainability of projects Small and medium-sized enterprises.

In order to achieve this, the researcher will rely on both theoretical and developmental research using the theoretical and field study methods. First, it presents the primary data and information related to the research problem. Second, conducting a field study by distributing survey lists on a sample of small and medium enterprises (The number of workers, the capital and the age of the project), the characteristics of the project owner (ownership, management and the qualification of the entrepreneur qualification) and the degree of use of the information systems. Hach in the businesses of small and mediumsized in Egypt, while there is no statistically significant relationship between a qualified owner of the project and the degree of use of accounting information systems in small and medium-sized business projects in Egypt.

طبيعة المشكلة وأهميتها

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة شريان الحياة لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية حيث أنها تلعب دوراً لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصاً أنها تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل كما أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً، فهي تساهم في بعض الدول بأكثر من 46 % من الناتج المحلي العالمي (البنك الأهلي المصري، 2004، ص74).

وقد بذلت الحكومة المصرية جهوداً مكثفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار هذه الجهود قامت بتدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تعزيز وتطوير قدراتها التنافسية، وقد تزايد الإهتمام بشكل كبير فى الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المنشآت فى معظم دول العالم نظراً لأنها تعد بمثابة النواة الأساسية للمنشآت العملاقة حيث معظم المنشآت الكبيرة انطلقت من المنشآت الصغيرة (البلتاجي، 2005، ص3).

إلا أن هذه المنشآت تواجه العديد من التحديات، من أهمها ضعف الأنظمة المحاسبية التي تعمل بها، وعادة ما تفتقر إلى نظم المعلومات المحاسبية المناسبة، ضعف النظام المحاسبي في هذه المنشآت من العوامل التي تحد من قدرتها على النمو والتطور (البيحيصي، 2014، ص175).

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لأى منشأة، فإن اختلال واختلاف هذا النظام سوف يحد من قدرة المنشأة علي النمو بل وقد يساهم في انهيار المنشأة نهائياً، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أعدت من قبل مجلس التجارة والتنمية المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أنه فى الدول النامية أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تحتفظ بسجلات محاسبية مناسبة ويرجع ذلك إلى أنها غير مقتنعة من الأساس بأهميتها فى الرقابة واتخاذ القرارات أو لأنها تخشى من أن يتم استخدامها من قبل السلطات المعنية بالدولة فى فرض ضرائب أو ترخيص أو أى ضوابط أخرى عليها (زهري، 2012، ص 65).

وقد أثبتت دراسة (جزر، 2014، ص 342) إن أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية تنقسم الى نوعين النوع الاول: لا يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة حيث أن كبار التجار يعتمدون عدم إصدار فواتير خشية من التحاسب الضريبي أمام ضرائب المبيعات والضرائب العامة والنوع الثاني: يحتفظ بنوعين من السجلات الأولى فعلية ولا تظهر للغير أما الثانية مصطنعة ويستخدم فيها أساليب المحاسبة الإبداعية المتعارف عليها في العرف المحاسبي والتي في النهاية لا توضح حقيقة الأرباح الفعلية ولا تمثل حجم المنشأة الحقيقي الأمر الذي يؤثر بالسلب على تحديد الوعاء الضريبي واحتسابه على الوجه الصحيح.

وحيث أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، ويركز العالم غالباً على أهمية المعلومات المالية للمنشآت الكبيرة، وأثرها على عالم المال والأعمال و لمتخذي القرارات بأنواعها المتعددة، والقليل هم من يهتمون بالمعلومات المالية للمنشآت صغيرة و متوسطة الحجم، ونظراً للدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد المصري، ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فيجب أن تيسر لها كل سبل النجاح، والسعي لا زالت كافة التحديات التي تواجهها، ومحاولت النهوض بها حتي تنمو وتتطور وتستفيد في الحياة الإقتصادية.

وهذا ما دعى الباحثة إلى تقييم واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وتقييم مدى قدرة الاستفادة منه في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في هذه المشروعات، ويمكن أن تتبلور مشكلة البحث في عدة تساؤلات وهي:

- ما هو واقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر؟
- ما هي المشاكل المحاسبية التي تحد من أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؟
- ماهي العوامل التي تؤثر تؤثر على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر؟

- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؟

أهداف البحث

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد واقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- دراسة المشاكل المحاسبية التي تحد من أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- تحديد العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- تحديد الأسباب التي تؤدي إلى عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

حدود البحث

- سوف يقتصر البحث على دراسة مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها من المشروعات الكبرى أو العملاقة.
- سوف يقتصر البحث على دراسة تحديد واقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية فقط.
- سوف يقتصر البحث على دراسة المشاكل المحاسبية فقط التي تحد من أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر دون غيرها من المشاكل الأخرى.

منهج البحث

- في سبيل تحقيق هدف البحث سوف تقوم الباحثة بإتباع المنهجية التالية
- المنهج الإستنباطي (النظري): وفيه سوف تقوم الباحثة بالإعتماد علي الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية بهدف الحصول علي البيانات الأولية المتعلقة بمشكلة البحث.
- المنهج الكيفي: حيث تقوم الباحثة في ظل هذا المنهج - بتجميع بيانات أولية حول واقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية

فقط. وذلك من خلال قوائم الاستقصاء كوسيلة وأداة لجمع البيانات من أجل استخدامها في عملية التحليل الإحصائي لأثبات مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث.

فروض البحث

يقوم البحث علي الفروض التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المشروع من حيث عدد العمال، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المشروع من حيث رأس المال، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المشروع من حيث عمر المشروع، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع من حيث المؤهل، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مصر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع من حيث الملكية والإدارة، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع من حيث تخصص المؤهل، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.

خطة البحث

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلي:

١. الدراسات السابقة.
٢. الأطار المفاهيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٣. التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤. أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة ومتوسطة.
٥. المشاكل المحاسبية التي تحد من أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٦. دور الجهات والمنظمات المهنية المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٧. الدراسة الميدانية
٨. النتائج والتوصيات

١ - الدراسات السابقة

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي والإجتماعي فقد نالت أهتمام الأكاديميين والباحثين على مستوى العالم بصفه عامة وعلى مستوى الدول العربية والبيئة المصرية بصفة خاصة، وفي أطار الجانب المحاسبي فقد تناولت العديد من الأبحاث المعالجات والآثار الضريبية لهذه المشروعات ويهدف هذا البحث إلى التركيز على دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذا سوف تقوم الباحثة بالتركيز على الدراسات التي تناولت موضوع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جوانب عديدة ومختلفة وفي بيئات أعمال مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Breen, 2003)

وقد تناولت هذه الدراسة مدى استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في استراليا، وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلب الشركات التي تستخدم نظم معلومات محاسبية محوسبة من أجل تسهيل عملية احتساب الضرائب التي تستحق السداد، كما أن الخلفية المحاسبية والتقنية للملاك / المدراء كان لها دوراً هام في أقتناء الشركات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، أما بالنسبة للشركات التي لا تستخدم تلك النظم فيرجع ذلك إلى عدم قناعة القائمين على الشركات بجدوى استخدام مثل تلك النظم، وكذلك الخلفية المحاسبية والتكنولوجية المنخفضة للملاك / المدراء في تلك الشركات. كما تناولت دراسة (Peña, 2005) تقييم نظم المعلومات الحاسبية في المنشآت صغيرة و متوسطة الحجم في إقليم ميريدا في دولة فنزويلا. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن أغلب تلك الشركات لا تعتمد على نظام معلومات محاسبي واضح، بل وكثيراً من هذه الشركات لا يوجد لديها أي من مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وإن كان هناك بعض الشركات لديها بعض مكوناته و أخرى لديها نظم معلومات محاسبية محوسبة، وهذا الأمر

يؤثر على قدرات القائمين على تلك الشركات على اتخاذ القرارات، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد الشركات على نظم معلومات محاسبية محوسبة تتناسب واستراتيجيات تلك المؤسسات وتحكم علاقاتها مع الأطراف المختلفة للعمليات الاقتصادية.

كما تناولت دراسة (Ismail and king, 2007) العوامل التي تؤثر على استخدام و تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت صغيرة و متوسطة في ماليزيا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن درجة الوعي المحاسبي لدى الملاك / المدراء تعد من أهم العوامل المؤثرة على درجة تطور نظم المعلومات المحاسبية في تلك الشركات، وأنه لا توجد علاقة بين درجة تطور نظم المعلومات و أحجام الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية في تلك الشركات التي تستخدم نظم غير مطورة.

وتناولت دراسة (European Commission, 2008) واقع نظم المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي، وتقويم مدى كفاية المعلومات التي تنتجها تلك النظم، أن هناك بعض الشركات تستخدم نظم معلومات محاسبية متطورة، والبعض يستخدم نظم تقليدية والبعض لا يستخدم نظم معلومات محاسبية أساساً، كما أوضحت الدراسة أن المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات التي تستخدم المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية ليست كافية ولا تتوفر فيها خصائص المعلومات الجيدة، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق نظم معلومات محاسبية تناسب طبيعة عملها.

كما تناولت دراسة (القش، 2010) أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الأردن على كفاءة الأداء في تلك المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع القائم في هذه المؤسسات يتراوح ما بين غياب إطار مفاهيمي للمحاسبة وضعفه، حيث أنه قد لا يوجد نظم معلومات محاسبية أو يوجد نظم غير متكاملة وغير فعالة في هذه المؤسسات، ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة على محاسبين قليلي الخبرة، وعدم توافر بنية مالية ومحاسبية متينة وسليمة الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة إلزام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة باستخدام أنظمة محاسبية محوسبة.

كما تناولت دراسة (Urquia et.al, 2011) أثر نظم المعلومات المحاسبية على قياس الأداء في الشركات الصغيرة ومتوسطة في إسبانيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الشركات التي تستخدم نظم المعلومات محاسبية في الأمور المالية والضريبية لديها مؤشرات أداء أفضل من تلك التي لا تستخدم نظم المعلومات المحاسبية، ولا يوجد أي علاقة بين استخدام هذه النظم ودرجة الكفاءة الإنتاجية للشركات الصغيرة ومتوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الأسبانية.

كما تناولت دراسة (الشرقاوي، 2014) تقييم أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ان المعلومة المحاسبية التي يفصح عنها في التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور كبير في اتخاذ قرارات الاستثمار وفي قرارات منح الائتمان الامر الذي يستوجب ضرورة الامتثال لمعايير التقارير المالية IFRS، بما يساعد على الارتقاء بجودة التقارير المالية وما تحويه من معلومات.

وقد أستهذفت دراسة (Mamic Sacer et.al, 2015) تقييم مدى تعقيد الأنظمة المحاسبية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وما إذا كان تبسيط هذه الأنظمة المحاسبية أمر ضروري ولازم أم لا، خاصة بالنسبة لتلك الكيانات الصغرى حيث تتكامل وظائف إدارة وملكية في نفس الشخص. من أجل تحقيق أهداف البحث، تم اختبار آثار المحاسبة تبسيط الأنظمة في عمليات صنع القرار في الكيانات الصغرى. وقد أكدت الدراسة أن تبسيط تنظيم المحاسبة له ما يبرره، نظراً لأنها ستكون لها آثار على خفض التكاليف، بينما يجب خفض نوعية المعلومات في هذه الشركات.

كما أستهذفت دراسة (محمد. وآخرون، 2016) تصميم نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى حاجتها للمعلومات لتخطيط مواردها، يعمل هذا النظام على توفير كافة المعلومات المطلوبة المالية وغير المالية، لتحقيق تكامل نظام المعلومات الكلي للشركة. وذلك من خلال تقييم الوضع الحالي للنظم المحاسبية التي تعمل بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، والتعرف على أوجه قصور النظم المحاسبية التقليدية، ومدى حاجة تلك المنشآت للمؤشرات غير المالية، ومن ثم عمل البحث على بناء نظام محاسبي في إطار قاعدة البيانات العلائقية (Relational Database)

لتطبيق مفهوم بطاقة الأداء المتوازن، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة قلة استخدام المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنظم المعلومات المحاسبية، وعدم ملاءمة غالبية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بتلك المنشآت، وعجزها عن توفير العديد من المؤشرات اللازمة والمفيدة لتخطيط مواردها، وأقترح الباحث نظام معلومات محاسبي يعتمد على نظام قاعدة البيانات انطلاقاً من نموذج قياس الأداء المتوازن والذي يوفر العديد من المعلومات المطلوبة بشكل فوري.

كما تناولت دراسة (Zager et.al, 2016) التعرف على أثر التوجيهات المحاسبية الجديدة الصادرة من الاتحاد الأوروبي (2013/34)، والخاصة بنموذج الأبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر تحدياً علمياً ومهنياً، حيث أنه يلائم هذه المنشآت، كما أنه يتميز بالبساطة، وأن الوضع الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحتاج لتبسيط الأنظمة المحاسبية، والأبلاغ المالي لهذه المشروعات.

كما استهدفت دراسة (Bishop, 2018) دراسة مدى ملائمة استخدام حزمة البرامج المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن حزمة البرامج المحاسبية الجديدة على سبيل المثال PRINCE2 لا يتلائم مع استراتيجيات ادارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأنه يجب تعديل وتطوير البرامج بشكل يتلائم مع طبيعة وأماكنيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما استهدفت دراسة (Zekić, et.al, 2018) التحقيق من مدى الاستعانة بمصادر خارجية في الخدمات المحاسبية وكيف يقومون بتحديد مقدمي الخدمات المحاسبية وإلى أي مدى المحاسبة المعرفة لديهم وذلك قبل البدء في إجراء المشاريع الاستثمارية. ومعرفة إلى أي مدى يستخدم رواد الأعمال في مقاطعة أوسيجيك- بارانيا الخدمات الخارجية (الاستعانة بمصادر خارجية) لخدمات المحاسبة/مسك الدفاتر، وكيف يختارونها ومدى المعرفة المحاسبية قبل أن يؤثر مشروع ريادة الأعمال على اختيار الخدمة المحاسبية. وكانت الفئة المستهدفة هي المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في منطقة مقاطعة أوسيجيك- بارانيا. ومن أهم نتائج الدراسة أن العديد من الشركات تقوم بالتعاقد الخارجي على خدماتها المحاسبية في مرحلة ما بالاستعانة بمصادر خارجية وقد تستمر في ذلك، كما أن هناك عددًا كبيرًا نسبيًا من رواد الأعمال الذين بدأوا أعمالهم التجارية دون أن يكونوا على

دراسة بالمطلبات القانونية لإنشاء السجلات المحاسبية والاحتفاظ بها، والأهمية والدور المحاسبية في اتخاذ القرارات التجارية. وينبغي لمقدمي الخدمات المحاسبية زيادة جودة وتنوع خدماتهم لتشمل أكثر بكثير من الحفاظ على الحد الأدنى من التواصل مع العميل وإدارة الضرائب. لا ينبغي أن تكون أهدافها طويلة الأجل الاحتفاظ بالعميل فحسب، بل يجب أن تكون نمو أعمال العملاء من خلال تقديم خدمات إضافية لهم لتسهيل أداء أعمالهم وتحسين التواصل. بالنظر إلى المنافسة المتزايدة في سوق الخدمات المحاسبية، وينبغي لمقدمي الخدمات أن يستفسروا بشكل متكرر أكثر عن احتياجات عملائهم وكذلك مواكبة عملائهم وإبلاغهم بالدورات التدريبية التي يقدمها رواد الأعمال، مما يحسن التواصل مع عملائهم بما يرضي الطرفين. يمكن أن يؤدي تقديم خدمات إضافية، مثل تقديم المشورة للشركات حول كيفية الوصول إلى تمويل الاتحاد الأوروبي، إلى تحسين جودة الاتصال ورضا العملاء عن علاقتهم.

وفي ضوء الدراسات السابقة التي تم عرضها نجد أنه لا يوجد تشريع ملزم في العديد من الدول بوجود نظام معلومات محاسبي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأنه يترك ذلك لحرية أصحاب هذه المشروعات وفقاً لمؤهلتهم وثقافتهم المالية، ومن ثم يجب محو الأمية المالية والمحاسبية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتي يمكن الاستفادة من نظم المعلومات المحاسبية في وظائف الإدارة المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، ورغم تعدد الدراسات في العديد من دول العالم لأهمية نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا توجد دراسة تعكس واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، وهذا ما دفع الباحثة للقيام بهذه الدراسة.

٢- الأطار المفاهيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

١/٢ ماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بدايةً تعتبر كافة المشروعات التي لا تتفصل فيها الملكية عن الإدارة مشروعات صغيرة (أي يكون مديرها هو مالكيها)، وبالتالي تعتبر المشروعات الصغيرة كافة المشروعات التي لا تتخذ شكل الشركات المساهمة، وإنما تتخذ شكل منشأة فردية أو شركة شخص واحد

أو شركات أشخاص على مختلف أنواعها. وهناك بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قد تتفصل فيها الملكية عن الإدارة.

وهناك مجموعة من المعايير الكمية التي أركز عليها تصنيف هذه المشروعات إلى مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وهذه المعايير تتمثل في:

- عدد العمال، ويمثل المعيار الأكثر شيوعاً في تصنف هذه المشروعات.
- رأس المال.
- حجم المبيعات.
- أسلوب الإنتاج المستخدم (مستوى التكنولوجيا المستخدم).

وهذه المعايير معايير نسبية وذات صبغة محلية تختلف من دولة لأخر، بل وقد تختلف من قطاع إلى آخر داخل الدولة.

ومما لا شك فيه أنه التعريف لا يمكن أن يكون منفصلاً عن الأستخدامات التي وضع من أجلها (حنا، ٢٠٠٤، ص١٣٨-١٣٩)، لذا يجب استخدام تعريف موحد للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم حتي يمكن وضع معايير واضحة في مختلف المجالات السياسية والتنظيمية من أجل تحسين أنساق وفعالية تدابير دعم هذه المشاريع وأستخدامها في دعم وتحريك عجلة التنمية الإقتصادية، وزيادة الناتج المحلي، وتفعيل دورها في التنمية الأجتماعية والحد من البطالة، ويعتبر التعريف الموحد أساس لتوحيد المعاملة الرسمية لهذه المشروعات، ومع ذلك هناك العديد من الدول لم تشرع تعريف رسمي للمشروعات الصغيرة. وفي مصر لا يوجد تعريف موحد يعترف به في النصوص التشريعية، فهناك ثلاث تعاريف وضعها كلاً من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (CAPMAS)، وتعريف قانون الشركات المصرية الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وتعريف البنك المركزي، وتطبق كل مؤسسه تعريفاً مختلفاً، " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً (<http://kenanaonline.com>)".

بيان	المشاريع المتناهية الصغر	المشاريع الصغيرة		المشاريع المتوسطة	
		منشآت صناعية	منشآت غير صناعية	منشآت صناعية	منشآت غير صناعية
عدد الموظفين	أقل من ١٠	أكبر من ١٠ إلى ٢٠٠			
الإيرادات السنوية	أقل من مليون جنيه	من مليون وحتى ٥٠ مليون جنيه		من ٥٠ مليون فأكثر	
رأس المال المدفوع	حتى نصف مليون جنيه	من نصف مليون وحتى ٥ مليون جنيه	من نصف مليون وحتى ٣ مليون جنيه	من ٥ مليون وحتى ٣٠ مليون جنيه	من ٣٠ مليون وحتى ٥٠ مليون جنيه

ويمكن تصنيف المشروعات الصغيرة إلى ثلاث فئات:

- أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس: يقوم بها الأشخاص للحصول على دخل يومي للعيشة، ولا يجدون فرص عمل مناسبة، وهي أنشطة غير رسمية (غير مسجلة) وغير مرخصة قانوناً كعمل تجاري.
- أنشطة حرفية (الحرفيين): وتقوم على الحرفي أو المالك نفسه، وقد يستعان بالغير فيها ونادراً ما يزيد عدد العاملين عن ١٠ عمال، ويمثل عدد الحرفيين نسبة كبيرة جداً في الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وبعضهم يسجل نشاطه ولكن الأغلبية غير مسجل للنشاط.
- أنشطة أو منشآت صغيرة: وهي أنشطة خاصة فردية أو عائلية تقوم بإنتاج سلع أو خدمات وتستهدف تحقيق ربح اقتصادي وزيادة الدخل، وتوفر فرص عمل، وتعتمد على المبادرات والجهود الذاتية في المجالات المختلفة سواء إدارية أو تمويلية أو فنية.

٢/٢ أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم:

- تتبع أهمية المشروعات الصغيرة من الدور الحيوي والفعال الذي تقوم به في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية (OECD, 2011). بالدولة، حيث تعمل على رفع مستوى الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وتتمثل أهمية المشروعات الصغيرة في الآتي:
- في العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ومع أختلاف مراحل النمو تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم إقتصاديات العالم، وتساهم هذه المشروعات بنسبة أكثر من ٤٦% من الناتج المحلي

- العالمي (البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٤ ص ٧٤)، كما تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين ٥٠ إلى ٦٠% من إجمالي القوي العاملة، وتمثل عدد المشروعات الصغيرة والتي تستوعب أقل من ١٠ عمال ٩٥% من الشركات في مصر.
- تعمل المشروعات الصغيرة عي محاربة الفقر والبطالة والحد من الآثار الإجتماعية السلبية في دول عديدة وخاصة التي تتصف بزيادة عدد السكان.
 - المشروعات الصغيرة تتكيف مع المناطق النائية، ومن ثم الحد من مشكلة الهجرة من الريف.
 - تعمل المشروعات الصغيرة على دعم المشروعات الكبيرة ومن ثم تحقيق التكامل الإقتصادي.
 - تعمل المشروعات الصغيرة في مجالات متعددة ومتنوعة ومن ثم تحقق التنوع الإقتصادي، وتوسيع الهيكل الإنتاجي.
 - تضم المشروعات الصغيرة العديد من الفئات المختلفة في مستويات التعليم، كما تفتح مجال متزايد لعمل المرأة ومن ثم تساهم في تمكين المرأة.
 - رفع المستوى المعيشي للفرد ومن ثم المستوى الإقتصادي للدولة.

٣/٢ خصائص المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص من أهمها:

- انخفاض رأس المال اللازم لأقامة المشروع . (محمد. وآخرون، ٢٠١٦)
- انخفاض الطاقة الإنتاجية.
- وجود علاقة مباشر بين المالك وجميع الأطراف (العاملين والعملاء والموردين).
- انخفاض الأجور.
- محدودية الموارد المالية.
- المركزية في الإدارة وأتخاذ القرار .
- القدرة على تغطية مساحة جغرافية أكبر بين المدن والريف.

٣- التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من أهم التحديات التي تعوق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

١. التمويل: تفتقد هذه المشروعات إلى رأس المال الكافي الذي يسمح لها بالتوسع والنمو، كما أن السياسات والانظمة التمويلية من قبل الجهات المختلفة (البنوك وصندوق التمويل الإجماعي) تفرض العديد من العراقيل والتي تحد من اللجوء إليها.

٢. الإجراءات الحكومية: على المشاريع التعامل مع العديد من الوزارات والجهات مثل وزارة الشؤون الإجتماعية، التنمية المحلية، المالية، التجارة الخارجية والجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات المختصة بالترخيص والتشغيل والرقابة، حتي تتمكن من التسجيل والعمل بشكل قانوني وهذه تمثل إجراءات معقدة ومكلفة للغاية، ومن ثم قد يصعب أستكمالها بسهولة، مما قد ينشئ العديد من الأنشطة المخالفة غير الرسمية، والتي تمثل حوالي ٦٠% إلى ٧٠% من السوق المصري.

٣. الإدارة والتسويق: تفتقد العديد من أصحاب المشاريع إلى المعرفة والخبرة الإدارية التي تسمح بالعمل بشكل جيد ومرح، كما يفتقد إلي التسويق للمنتجات بالشكل الذي يحقق كفاءة أعلى.

٤. إتاحة المعلومات عنها ولها: لا شك أن عدم توافر معلومات كافية عن هذه المشروعات، يؤثر بشكل مباشر على القدرة في مساعدتها. ومن ناحية أخرى تفتقد المشروعات نفسها المعلومات القانونية والاقتصادية، مثل كيفية التسجيل، وأستخراج التراخيص الصحيحة.

٤- أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة و متوسطة

الحجم

إذا كان استخدام نظام محاسبي متكامل في الشركات الكبيرة الحجم مهم لإدارة وتطوير أعمالها. فإنه لا يقل ذلك أهمية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا اردت النمو والاستمرار والتمكن من المنافسه. فمعظم الشركات الكبيرة بدأت مشروعات صغيرة ولذلك فإن الاهتمام بتوافر نظام محاسبي في المشروعات المتوسطة والصغيرة يعتبر من أهم عوامل أستدامة ونمو هذه المشروعات.

فالنظام المحاسبي يقوم بتوفير المعلومات المناسبة والتي تساعد في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات، وفي الوقت الحالي تعتبر المعلومات إذا تم أستغلالها الاستغلال الأمثل ثروة هامة تسهم بشكل كبير في تحقيق الازياح ونجاح الخطط المستقبلية ومن ثم ضمان الأستمرار والنمو والتطوير .

ولا يختلف حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات عن حاجة الشركات الكبيرة لها، سوى في حجم المعلومات المطلوبة، فجميع المنشآت تحتاج إلى حساب التكاليف والإيرادات ومعرفة نتيجة الأعمال وتحديد الضرائب المستحقة والتخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات (Astudillo, 2008, pp.52-69)، في الوقت الذي تفتقر فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام معلومات محاسبي، تسعى الشركات الكبيرة إلى تبني أحدث نظم للمعلومات المحاسبية، ويعتبر ضعف النظام المحاسبي في المشروعات الصغيرة من أهم التحديات التي تواجه هذه المشروعات وتحد من أستدامتها وأستمرارها وقدرتها على النمو والتطور

ويبدأ دور نظم المعلومات المحاسبية بتقديم دور أساسى ومؤثر قبل بداية عمر المشروع، حيث يقدم دور هام في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في جميع مراحلها، والتي تعد من أهم الخطوات الأساسية لأي مشروع ناجح، سواء كان المشروع المقترح صغيراً أو كبيراً. فهي تقدم معلومات مالية عند إجراء الدراسة التفصيلية (القانونية، والفنية والتسويقية، والبيئية، والتمويلية) ثم تقوم بتجميع البيانات المالية من هذه الدراسات لأجراء دراسة جدوى تجارية حيث يتم تقييم إيرادات وتكاليف المشروعات، واستخدام الأساليب العلمية للمفاضلة بين المشروعات، وأختيار البديل الأفضل. ومن ثم يتم بدء المشروع على أسس علمية، وبالتالي زيادة فرص نجاح المشروع وتطوره وأستدامته.

ويمتد دور نظم المعلومات المحاسبية أثناء حياة المشروع، حيث يتم تسجيل المعاملات المالية بالدفاتر والسجلات ومن ثم أعداد القوائم المالية لمعرفة نتيجة أعمال المشروع ومعرفة الوضع المالي، كما يتم استخدام تقنيات نظم معلومات المحاسبة الإدارية في التخطيط لمستقبل المشروع وأتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة (Armitage, 2016, pp.31-69).

ومما سبق نجد أن لنظم المعلومات المحاسبية أهمية متزايدة لتحقيق أستدامة ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

- تمكن المنشأة من تحقيق أهدافها بواسطة الاستخدام الكفاء للموارد النادرة.
- تمثل المعلومات المحاسبية أساس صناعة المعرفة والتي تمكن من اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.
- تمكن أصحاب المشروع من القيام بالوظائف المختلفة من تخطيط ورقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات.
- تمكن نظم المعلومات المحاسبية من زيادة فاعلية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

٥- المشاكل المحاسبية التي تحد من أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١/٥ عدم الأحتفاظ بسجلات محاسبية:

تنقسم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية الى نوعين:
النوع الاول: لا يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وهو يمثل الأغلبية العظمي.
النوع الثاني: يحتفظ بنوعين من السجلات الأولى فعلية ولا تظهر للغير أما الثانية مصنعة ويستخدم فيها أساليب المحاسبة الإبداعية المتعارف عليها في العرف المحاسبي والتي لا توضح حقيقة الأرباح الفعلية ولا تمثل حجم المنشأة الحقيقي، وكلا النوعين يهدف إلى التهرب من الضريبة أو التأثير بالسلب على تحديد الوعاء الضريبي واحتسابه على الوجه الصحيح.

أسباب عدم حفظ السجلات المحاسبية

- أ. لا يوجد تشريع أو قانون ملزم بأعداد التقارير المالية وبالتالي فأن تسجيل المعاملات ليس ضروريًا، ويعتبر مضيعة للوقت والطاقة.
- ب. يركز مديرو الأعمال بشكل أكبر على أنشطة الإنتاج الخاصة بإدارة الأعمال الروتينية اليومية، فهم يرون أن تسجيل المعاملات ليس مفيدًا للغاية في دعم الأنشطة التشغيلية اليومية.

ت. أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لديهم معرفة محدودة بكيفية الاحتفاظ بالسجلات المالية.

ث. يري أصحاب المشروعات أن التسجيل الكامل للمعاملات سيؤدي إلى زيادة في مقدار الضرائب الواجب دفعها.

ج. تعتبر تكلفة الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات أكبر من العائد منها، في ضوء مدخل التكلفة والعائد حيث أن الدخل المحقق والمكتسب محدود.

لا شك أن عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة له العديد من الآثار السلبية والتي قد تعوق نمو هذه المشروعات وتطورها ومن ثم أستدامتها، ومن أهم الآثار السلبية ما يلي:

ح. عدم الفصل بين النفقات والمصروفات الشخصية والتي تخص صاحب المشروع، والمصروفات التجارية والتي تخص المشروع، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن المشروع منخفض الأرباح ويحقق خسائر، وقد يؤدي إلى تآكل رأس المال.

خ. لا يمكن أستكمال السجلات المحاسبية بالشكل الذي يحقق الغرض منها، فقد يتم أمساك دفتر يطلق عليه (الداخل والخارج) سواء خاص بالعمليات النقدية، أو خاص بالبضاعة والمخزون. أعتقاداً بأن هذا الأمر ينظم العمل.

د. يؤدي عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى عدم معرفة الدخل الحقيقي للمشروع.

وحتى يمكن دفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاحتفاظ بسجلات محاسبية وتسجيل المعاملات التجارية، يجب أن يكون إنشاء السجلات المحاسبية والاحتفاظ بها من المتطلبات القانونية لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تبسيط النظام المحاسبي الذي يتم أستخدامة في هذه المشروعات، وأستبعاد الاجراءات المحاسبية المعقدة ونشر الوعي بفوائد الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية للمنشأة ولصاحب المشروع، كما يمكن طرح برنامج محاسبي مبسط يمكن أستخدامه إلكترونياً بسهولة من أفراد غير منخصصين في المحاسبة، وتكون تكلفة الحصول عليه منخفضة تتناسب مع إمكانيات المشاريع الصغرى

(Sacer, 2015, pp. 593-607)

٢/٥ نقص الوعي المالي لدى أصحاب المشروعات:

كثيراً ما يبدأ رواد الأعمال مشاريعهم التجارية وهم لم تتوافر لديهم المعرفة المحاسبية الكافية، ويعتقدون أنهم يسيطرون علي الوضع ويستطيعون أن يديرو حسابتهم بأنفسهم، وأن الأمر بسيط ولا يحتاج الي محاسب فالبعض يجهل مدني أهمية المحاسبة، ويرون أن المحاسبة ما هي إلا أداة لتحصيل الضرائب والزكاة، ولا يلجأون إلى المحاسب إلا لأعداد أقرار ضريبي ليس له علاقة بالواقع الفعلي، وأتما يعد بهدف التقديم لمصلحة الضرائب، وفي بعض الأحيان قد يلجأ للمحاسب في حالة الرغبة في الحصول على قرض.

وهذا الأمر يجعلهم يقوموا ببعض الأعمال التي تتنافي مع المبادئ المحاسبية والتي تعد أساساً لتحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة، وكذلك المركز المالي للمشروع، ويعتبر عدم الفصل بين العمل وصاحب العمل من أهم هذه الأمور، حيث يكون مفهوم الملكية مائعاً إلى حد ما، ولا توجد حدود ممتلكات صاحب المشروع وممتلكات المشروع حيث كثيراً ما يجد أصحاب المشاريع صعوبة في الفصل بين نفقات عملهم ونفقاتهم الشخصية، في حين أن هذا الفصل يعتبر أساساً لتقييم المنشآه.

كما أن بعض أصحاب المشروعات الصغيرة لا يعرفون أن أهمية النظام المحاسبي ليس فقط في تسجيل الأحداث المالية، بل يمتد إلى كونه وسيلة وقائية لتجنب حدوث العديد من المشاكل، فعدم توافر نظام محاسبي يؤدي إلى:

- عدم وجود مؤشرات أعمال يمكن من خلالها مقارنة البيانات الفعلية المحققة ومن ثم أحكام الرقابة والسيطرة على المشروع (Zekić, 2018, pp. 75-84)
- لا يمكن أتخاذ قرارات إدارية رشيدة.
- لا يمكن تحديد ومعرفة الوضع الضريبي للمشروع وأن كان من حقها الحصول على خصم ضريبي أم لا، أو أن هناك ضريبة زائدة.
- بدون التقارير الخاصة بالجودة والبيانات المالية الدقيقة، لن يتمكن قسم المشتريات من التخطيط بالشل الصحيح.
- لا تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة البقاء والاستمرار في ظل المنافسة، حيث تسعى العديد من المنشآت إلى إيجاد ميزة تنافسية والحصول على حصة أكبر في

السوق والوصول إلى أسواق جديدة (Vučur, 2016, pp. 283-300)، ولا شك أن وجود نظام معلومات محاسبي فعال يُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأستدامة والتواجد في السوق، حيث تُمكن من أتخاذ القرارات اللائمة في التوقيت الملائم.

أي أن توافر نظام للمعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُمكن المنشأة من التخطيط والرقابة وأتخاذ القرارات بشكل صحيح الأمر الذي يُمكن من تحقيق مزيداً من النمو والتطور.

ومما سبق نجد أن نقص الوعي المالي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد من أكبر التحديات التي تعوق أستدامة ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذا يجب البحث عن وسائل كيفية لمحو الأمية المالية لدى رواد الأعمال وزيادة المعرفة المحاسبية لديهم، ومن أهم الوسائل المقترحة لزيادة المعرفة المحاسبية:

- توفير التدريب المالي والمحاسبية وأعداد دورات تدريبية للمديرين والمالكين.
- تقديم خدمات محاسبة مجانية.
- الحاجة إلى إدخال روح المبادرة والتمويل والمحاسبة في النظام التعليمي (Goldstein, 2016)

٣/٥ أرتفاع التكلفة (أنشاء نظام محاسبي)

يعتبر إيجاد نظام معلومات محاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أمر مكلف حيث أن حجم أعمال المشروع ضئيلة والموارد محدودة (Bishop, 2018)، وهذا ما دعى أصحاب هذه المشروعات إلى القيام بأنفسهم بأعمال المحاسبة حتي يمكن توفير تكلفة وجود نظام محاسبي، والتي تتمثل في الراتب الشهري للمحاسب الذي يقوم به، أو تبني برامج محاسبية إلكترونية مثل متكامل يعتمد على برنامج الاكسيل.

ويرى أصحاب المشروعات الصغيرة من منطلق مدخل التكلفة والعائد فأن تكلفة وجود نظام محاسبي يفوق العائد المحقق منه، ومن ثم لا ضرورة لتحمل مثل هذه التكلفة، وأنه يمكن الأستعانة بمصادر خارجية لأعداد الإقرارات الضريبية

ويمكن تخفيض تكلفة إنشاء نظام محاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال:

- يمكن طرح برامج محاسبية مبسطة يمكن استخدامه إلكترونياً بتكلفة منخفضة.
- تقديم خدمات محاسبة مجانية من قبل الغرف التجارية لرواد الأعمال.
- أن تقوم مكاتب المحاسبة والمراجعة بتقديم خدمات محاسبية بتكلفة منخفضة (Anadachee, (2012).

٦- دور الجهات والمنظمات المهنية المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم المختلفة، وبالرغم من ذلك تعتبر الأنشطة المتبادلة دولياً محدودة، ويرجع ذلك إلى المشاكل والصعوبات التي تواجهها، ومن أهم هذه الصعوبات أختلاف النظم المحاسبية بين الدول، وقد أدرك مجلس معايير المحاسبة الدولية ضرورة إحداث مواءمة وأتساق بين النظم المحاسبية علي المستوى الدولي، من خلال وضع قواعد موحدة منظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي عام يوليو ٢٠٠٩م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير التقارير المالية الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs ، بهدف توفير إطار مرجعي قيم يتناسب مع طبيعة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم صياغتها بلغة واضحة وسهلة الترجمة والتطبيق في الدول النامية، مما يعمل على تحسين نوعية التقارير المالية في هذه المشروعات، وتقوم هذه المعايير على:

- تبسيط العديد من قواعد ومبادئ الاعترف والقياس المحاسبي للممتلكات والألتزمات والإيرادات والمصروفات.
- وخفض وتقليل مستوي الإفصاح، مما يحسن من نوعية المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها، كما يكون مفيد وذات أهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستحواذ أو الاندماج مع غيرها، وتسهيل عملية التقييم الخاصة بهم.
- كما تعمل هذه المعايير زيادة الاتساق بين التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها مما يقلل من تكاليف إعداد وتفسير القوائم المالية وتوفير الثقة في المعاملات وتحليل المعلومات.

- يساعد تطبيق هذه المعايير علي زيادة جودة المعلومة المحاسبية من خلال خفض هيكله المعاملات ومستويات ادارة الارباح.

وقد بدأت العديد من الدول في تبني هذه المعايير بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أقتصاديتها. وذلك بهدف تعزيز الثقة في البيانات المالية، توفير وتحسين إمكانية المقارنات.

ومما سبق نجد أن للدولة دور هام للغاية في أستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبني إزالة كافة التحديات التي تواجه هذه المشروعات، من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية، وأتاحة التمويل لهذه المشروعات بفوائد منخفضة، وشروط ميسرة، رفع الوعي المالي لدى أصحاب المشروعات، وتقديم حوافز ضريبية بأعفاء هذه المشروعات مدة زمنية طويلة، فيمكن للدولة استخدام هذه المشروعات في التوجيه للأنتاج المحلي.

٧- الدراسة الميدانية

نظراً لعدم وجود سجلات واضحة تحتوي على بيانات أصحاب المشروعات الصغيرة وكذلك كبر حجم عينة الدراسة، فقد لجأت الباحثة إلي استخدام عينة عشوائية تتكون من ٦٠٠ منشأة في البيئة المصرية، وتم جمع البيانات عن طريق توزيع قوائم أستقصاء يدوياً أو إلكترونياً علي أصحاب هذه المشروعات، ويوضح الجدول رقم (١) مجتمع العينة ونسب الأستجابة للأستقصاء:

جدول: (١)

بيانات	يدوي	إلكتروني	الإجمالي
حجم العينة الإجمالي (القوائم الموزعة)	250	350	600
القوائم المستردة	207	283	490
النسبة المئوية للقوائم المستردة	%82.8	%80.86	%81.67
القوائم غير المستردة	43	67	110
القوائم الخاضعة للتحليل	196	283	479
النسبة المئوية الخاضعة للتحليل من القوائم المستردة	%94.68	%100	%97.75

ويوضح الجدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة، وقد تم تقسيم الدراسة إلى جزئين:

- الجزء الأول: خصائص المشروع: وقد تم تقسيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال، رأس المال، عمر المشروع.
- الجزء الثاني: خصائص صاحب المشروع: من حيث المؤهل الدراسي، الملكية والإدارة، التخصص العلمي.

جدول: (٢) خصائص عينة الدراسة

خصائص أصحاب المشروعات			خصائص المشروعات عينة الدراسة		
من حيث المؤهل الدراسي			توزيع المشروعات حسب عدد العمال		
			النسبة	العدد	عدد العمال
النسبة	العدد	المؤهل	%69.31	332	أقل من 10 عمال
%32.57	156	أقل من متوسط	%27.35	131	من 10 إلى 50
%38.20	183	متوسط	%3.34	16	من 50 فأكثر
%15.03	72	فوق المتوسط	%100	479	الأجمالي
%13.57	65	عالي (بكالوريوس- ليسانس)	النسبة	العدد	عدد العمال
%0.63	3	أخرى	من حيث رأس مال المشروع		
%100	479	الأجمالي	النسبة	العدد	رأس مال المشروع
من حيث الملكية والإدارة			%8.76	42	أقل من 10000 جنيه.
			%28.40	136	من 10000 إلى 25000 جنيه.
النسبة	العدد	الملكية / الإدارة	%20.46	98	من 25000 إلى 50000 جنيه.
% 0.84	4	مالك فقط	%30.06	144	من 50000 إلى 250000 جنيه
%1.67	8	مدير فقط	%12.32	59	أكثر من 250000 جنيه.
%97.49	467	مالك ومدير معاً	%100	479	الأجمالي
%100	479	الأجمالي	من حيث عمر المشروع		
من حيث التخصص العلمي (حملة المؤهلات)			النسبة	العدد	عمر المشروع
النسبة	العدد	التخصص	%21.29	102	أقل من 5 سنوات
%18.27	59	محاسبة	%35.07	168	من 5 إلى 10 سنوات
%21.98	71	خريجي التجارة (ماعد المحاسبة)	%18.16	87	من 10 إلى 15 سنة
%59.75	193	أخرى	%25.48	122	أكثر من 15 سنة
%100	323	الأجمالي	%100	479	الأجمالي

جدول: (٣)

النسبة	العدد	مدى وجود نظام معلومات محاسبي
56.16%	269	لا يوجد نظم المعلومات المحاسبية بالمنشأة
17.96%	86	توجد بعض مكونات نظام المعلومات المحاسبي المادية (فواتير، سندات صرف أو سجلات، . الخ)
13.78%	66	يوجد نظام معلومات محاسبي يدوي
7.10%	34	يوجد نظام معلومات محاسبي إلكتروني
2.50%	12	يوجد نظام معلومات محاسبي مختلط - يدوي إلكتروني
100%	479	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (٣) واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية حيث أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لا يتوافر لديهم ولا يستخدمون نظم المعلومات المحاسبية بشكل نهائي وهي تمثل نسبة ٥٦.١٧% من حجم العينة، كما أن نسبة ١٧.٩٦% تتوافر لديهم بعض المكونات المادية كالفواتير وسندات الصرف وبعض السجلات المحاسبية، ومن ثم يكون الاستخدام لنظم المعلومات المحاسبية بشكل جزئي غير متكامل، كما أن نسبة ١٣.٧٨% تستخدم نظام محاسبي يدوي ونسبة ٧.١٠% تستخدم نظام محاسبي إلكتروني.

جدول: (٤)

النسبة	العدد	مدى القيام بأعمال المحاسبة من قبل متخصصين
24.63%	118	يوجد محاسب متخصص يقوم بالأعمال المحاسبية
19.21%	92	من يقوم بالأعمال المحاسبية ليس متخصصاً بالمحاسبة
56.16%	269	لا أحد يقوم بالأعمال المحاسبية
100%	479	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (٤) مدى أستعانة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمحاسبين مهنيين للقيام بالأعمال المحاسبية، حيث أن نسبة ٥٦.١٦% من عينة الدراسة أي أن أغلبية المشروعات ليس لديها محاسب ولا يقوم أحد بانجاز الأعمال المحاسبية وهذه طبعاً هي نفس المشروعات التي ليس لديها أي جزء من المكونات المادية

النظام، أما المشروعات التي يوجد بها محاسب متخصص يقوم بالأعمال المحاسبية تقدر بـ ٢٤.٦٣% من حجم العينة، أما المشروعات التي يقوم بالأعمال المحاسبية ليس متخصصاً بالمحاسبة أيغير مؤهلين، فتقدر نسبتها ١٩.٢١%، سواء كانوا من الملاك أو الموظفين. ولأختبار فرضية البحث والذي يقوم على أساس أن هناك ارتباط بين خصائص المشروع ومدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

جدول: (٥)

العلاقة بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص المشروع		
درجة المعنوية	درجة الارتباط	خصائص المشروع
0.000	0.726	من حيث عدد العمال

- يوضح الجدول رقم (٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص المشروعات مقاساً بعدد العمال، وهذا يؤكد صحة الفرض الأول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المشروع من حيث عدد العمال، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.

جدول: (٦)

العلاقة بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص المشروع		
درجة المعنوية	درجة الارتباط	خصائص المشروع
0.000	0.892	من حيث رأس المال

- يوضح الجدول رقم (٦) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص المشروعات مقاساً بحجم رأس المال، وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المشروع من حيث رأس المال، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.

جدول: (٧)

العلاقة بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص المشروع		
درجة المعنوية	درجة الارتباط	خصائص المشروع
0.001	0.674	من حيث عمر المشروع

- يوضح الجدول رقم (٧) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص المشروعات مقياساً بعمر المشروع، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المشروع من حيث عمر المشروع، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر.

جدول: (٨)

العلاقة بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص أصحاب المشروع		
درجة المعنوية	درجة الارتباط	خصائص أصحاب المشروع
0.128	0.074	من حيث المؤهل الدراسي

- يوضح الجدول رقم (٨) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص أصحاب المشروع من حيث المؤهل الدراسي، وهذا يؤكد عدم قبول الفرض الرابع بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع من حيث المؤهل، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مصر.

وقبول الفرض البديل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع الملاك والمديرين من حيث المؤهل، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مصر.

جدول: (٩)

العلاقة بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص أصحاب المشروع		
درجة المعنوية	درجة الارتباط	خصائص أصحاب المشروع
0.001	0.132	من حيث الملكية والإدارة

- يوضح الجدول رقم (٩) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية و خصائص أصحاب المشروع من حيث الملكية والإدارة، وهذا يؤكد صحة الفرض الخامس بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع من حيث الملكية والإدارة، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مصر .

جدول: (١٠)

العلاقة بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص أصحاب المشروع		
درجة المعنوية	درجة الارتباط	خصائص أصحاب المشروع
0.003	0.381	من حيث التخصص العلمي (حملة المؤهلات)

- يوضح الجدول رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وخصائص أصحاب المشروع من حيث التخصص العلمي (حملة المؤهلات)، وهذا يؤكد صحة الفرض السادس بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص صاحب المشروع من حيث التخصص العلمي، ودرجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في مصر .

أسباب عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

جدول: (١١)

المتوسط	سبب عدم وجود نظام معامات محاسبي بالمشروع
3.87	1. عدم الحاجة لوجود نظام معامات محاسبي
3.6	2. لا يوجد قانون يلزم بأمسك دفاتر محاسبية.
4.6	3. ارتفاع تكاليف استخدام نظام معلومات محاسبي
2.3	4. صعوبة استخدام نظام معلومات محاسبي.
4.3	5. وجود نظام محاسبي يؤدي إلى زيادة الضرائب المستحقة.

يوضح الجدول رقم (١١) إن أهم أسباب عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يرجع إلى عدم قدرة تلك المشروعات على دفع راتب شهري لمحاسب وكذلك التهرب الضريبي حيث يعتقد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجود نظام محاسبي يؤدي إلى زيادة الضرائب المستحقة، وعدم قناعة أصحاب المشروع بضرورة هذه النظم لمشروعاتهم، وعدم وجود قانون يلزم بأمسك دفاتر محاسبية، ويعتبر صعوبة استخدام نظام معلومات محاسبي فهو سبب ذو أهمية منخفضة.

٨ - النتائج والتوصيات

يتضح من تحليل البيانات الميدانية إن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة و متوسطة الحجم في مصر هي ضعيفة للغاية، فلا يستخدم هذه النظم بشكل كامل إلا حوالي 7.10% و كنتيجة حتمية لهذا الوضع فإن درجة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات و تسيير العمليات في تلك المشروعات سيكون محدودة للغاية . كما أوضحت الدراسة أن خصائص المشروعات سواء مقاساً بعدد العمال أو بحجم رأس المال أو بعمر المشروع هي المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير في درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية، حيث وجود علاقة طردية ودالة إحصائياً، كما أوضحت الدراسة أن خصائص أصحاب المشروعات من حيث المؤهل لا تؤثر في درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما خصائص أصحاب المشروعات من حيث الملكية والإدارة وكذلك التخصص العلمي تؤثر بشكل كبير في درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أوضحت الدراسة أن اهم الأسباب وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في معظم المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في مصر هي عدم القدرة على تحمل تكاليف تطبيق النظام بالأخص مرتب المحاسب وكذلك التهرب الضريبي حيث يعتقد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجود نظام محاسبي يؤدي إلى زيادة الضرائب المستحقة، وعدم قناعة أصحاب المشروعات بضرورة هذه النظم لمشروعاتهم، وعدم وجود قانون يلزم بأمسك دفاتر محاسبية، و يعتبر صعوبة استخدام نظام معلومات محاسبي فهو سبب ذو أهمية منخفضة.

وبناء على هذه النتائج نوصي بضرورة توعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية و ضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم عبر حملات توعية ودورات تدريبية تتبناها الغرفة التجارية وجمعية المحاسبين والمراجعين في مصر وحث المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية إن لم يكن إجبارها على ذلك عبر قانون يفرض ذلك على الجميع وأن لا يسمح بمراجعة الدوائر الضريبية إلا للمحاسبين فقط.

وفي ضوء ما سبق توصي الباحثة بالآتي:

- وجود قانون ملزم بأمسك دفاتر محاسبية منتظمة وربط وجود سجلات بتجديد التراخيص.
- منح الدولة حوافز ضريبية قوية بهدف تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وأستدامتها، والنظر بعيد المدى في الأهداف الضريبية من وراء هذه المشروعات
- توفير برامج محاسبية بسيطة وبسهل التعامل معها، وبتكاليف منخفضة، بهدف تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأقتناء النظم المحاسبية في مشروعاتهم.
- محور الأمية المالية والمحاسبية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأعداد دورات تدريبية من قبل الغرف التجارية، وجمعيات رجال الأعمال، وتوعيتهم بأهمية النظم المحاسبية في النواحي الإدارية من تخطيط ورقابة وإتخاذ قرارات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. البنك الأهلي المصري، " المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الإقتصادية، العدد الرابع المجلد السابع والخمسون القاهرة، ص ٧٤.
٢. البحيصي، عصام محمد، (٢٠١٤)، " واقع نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين "دراسة استطلاعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (١) ٢٢، ص ١٧٥
٣. البلتاجي، محمد. صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لضيفة المشاركة المنتهية بالتملك " بحث مقدم للمؤتمر السنوى الثانى عشر للاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية فى ترويج

وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المملكة الأردنية الهاشمية - عمان، ٢٩-٣١ مايو ٢٠٠٥، ص ٣.

٤. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٦/٢٠١٧ القرار رقم ٤٠٨

٥. الشرقاوي. منى حسن أبو المعاطى، (٢٠١٤)، " أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المؤتمر السنوي الخامس بعنوان " المحاسبة فى عالم متغير " المحاسبة فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، كلية التجارة جامعة القاهرة عام ٢٠١٤م

٦. القشي، ظاهر، (٢٠١٠) " . أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء "مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني.

٧. الموقع المصري المتخصص في دراسات الجدوى الإقتصادية والمشاريع الصغيرة :

٨. جزر. هاني التابعي، رويحة. حنان أحمد، "أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية) "دراسة نظرية تحليلية)، مؤتمر (المحاسبة فى مواجهة التغيرات الإقتصادية والسياسية المعاصرة) المؤتمر الخامس كلية التجارة - جامعة القاهرة ٢٧- سبتمبر ٢٠١٤م.

٩. حنا، نعيم فهيم، ٢٠٠٤، " دور المحاسبة الضريبية في دعم وتنشيط المشروعات الصغيرة لمواجهة مشاكل التصدير والبطالة"، جمعية الضرائب المصرية، أغسطس ٢٠٠٤، ص ١٣٨-١٣٩

١٠. دراسة الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي في مصر إلى قطاع رسمي - قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١١. زهرى علاء فتحى "دراسة تحليلية مقارنة لأطر المحاسبة فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMES) على المستوى الدولي "كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان.

١٢. قطاع مكتب الوزير - الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية - جمهورية مصر العربية "

١٣. مجلس الشوري": خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة، دور الأنعقاد العادي الثالث والعشرون، 2003م.

١٤. محمد، عبد الرحمن موسى علي | الزين. الزين عمر، الماحي. ضرار، الشبل. يوسف، (2016)، "تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة

والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن"، مجلة أماراباك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، ابريل 2016م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Anadachee, K. (2012). Examination of outsourcing in an accounting firm: a shift in the unit analysis: ethnographic study of blocks to knowledge sharing. Doctoral dissertation. London: Univ-ersity of London.
2. Armitage, H. M., Webb, A., & Glynn, J. (2016). The use of management accounting techniques by small and Medium-Sized enterprises: A field study of canadian and australian practice. *Accounting Perspectives*, 15(1), 31-69. doi:10.1111/1911-3838.12089
3. Astudillo Cer.n, M.T. (2008). "Consideraciones para la seleccin de sistemas de informacin contablesy administrativos en la Pyme colombiana". *Entramado*, Vol.4, No. 2, pp.52-69.
4. Bishop, W. A. (2018). A project management framework for small- and medium-sized entities: Accounting soft ware implementation. *Journal of Economic and Financial Sciences*, 11(1) doi:10.4102/jef.v11i1.183
5. Bishop, W. A. (2018). A project management framework for small- and medium-sized entities: Accounting software imple-mentation. *Journal of Economic and Financial Sciences*, 11(1) doi:10.4102/jef.v11i1.183
6. Breen, J.; Scilli, N.; and Calvert, CH. (2003) "The Use of Co-mputerised Accounting Systems in Small Business". *A paper for the Small Enterprise Association of Australia and New Zealand 16th Annual Conference, Ballarat, 28 Sept-1 Oct.*
7. European Commission (2008). "Final report of the expert group accounting systems for small enterprises – recommendations and good practice". November.
8. Goldstein, S. et al. (2016), "Prijedlog Nacionalnog kurikuluma međupredmetne teme Poduzetništvo", Cjelovita kurikularna reforma Rani i predškolski, osnovnoškolski i srednjoškolski odgoj i obrazovanje, available at: <http://www.kurikulum.hr/wp-content/uploads/2016/03/Poduzetnis%CC%8Ctvo.pdf> (Accessed on: August 20, 2017)

9. Ismail, N. A.; and King, M. (2007). "Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms". *Journal of Information Systems and Small Business*, vol. 1, no. 1-2, pp. 1-20.
10. Mamić Sačer, I., Dečman, N., & Sever, I. (2015). The influence of accounting regulation simplification on the financial reporting of micro entities - the case of Croatia. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 28(1), 593-607. doi:10.1080/1331677X.2015.1084888
11. OECD (2011). "Informe de Economía mundial en la última década". Informe de Mayo.
12. Peña, A. E. (2005). "El sistema de información contable en las pequeñas y medianas empresas. Un estudio evaluativo en el área metropolitana de Mérida, Venezuela". *Actualidad Contable (FACES)*, Año 8 N. 11. pp.67-79.
13. Sačer, Ivana Mamić; Decman, Nikolina; Sever, Ivana. **Ekonomska Istraživanja: Znanstveno-Stručni Casopis; Pula** Vol. 28, Iss. 1, (Mar 2015): 593-607.
14. Urquía G.E.; Estebanez, P.R; Colomina,M.C. (2011). "The impact of Accounting Information Systems (AIS) on performance measures: empirical evidence in Spanish SMEs" *The Information Journal of Digital Accounting Information Research* Vol.11,2011pp.25-43
15. Vučur, G. (2016), "Utjecaj outsourcinga na profitabilnost hotelskih poduzeća" *Ekonomska misao i praksa*, Vol. 25, No. 1, pp. 283-300.
16. Zager, K., & Decman, N. (2016). Guidelines and recommendations for improving the micro entities model of financial reporting. *Procedia Economics and Finance*, 39, 451-457. Doi :10.1016/S2212-5671(16)30348-3
17. Zekić, B. H., Lutilsky, I. D., & Liović, D. (2018). (prior) knowledge of accounting as a comparative advantage when selecting accounting service providers. *Ekonomski Vjesnik*, 31(1), 75-84.
18. Zekić, B. H., Lutilsky, I. D., & Liović, D. (2018). (prior) knowledge of accounting as a comparative advantage when selecting accounting service providers. *Ekonomski Vjesnik*, 31(1), 75-84.